العدد الثالث عشر مجلد (4) أبريل 2019

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

قطاع الاستثمار والموارد - الدعم الفنى للإستثمار

بنك الاستثمار القومي
NATINOAL INVESTMENT BANK
تنمية مصر رسالتنا

بنك الاستثمار القومي
NATIONAL INVESTMENT BANK

قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

المؤشرات الاقتصادية

ECONOMIC INDICATORS

العدد الثالث عشر مجلد (٤) ابريل ٢٠١٩

مجلس الإدارة

الدكتورة/ هالة حلمي السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	(رئيس)
السيد/محمود منتصر إبراهيم نائب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار القومي والعضو المنتدب	(نائب)
السيد/ أسامة عبد المنعم صالح وزير الاستثمار الاسبق	(عضو)
الأستاذة/ لبنى هلال نائب محافظ البنك المركزي المصري	(عضو)
السيد/ محمد محمود الأتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر	(عضو)
السيد/ عمر محمد حسن مستشار السيدة الدكتورة / وزيرة التضامن الاجتماعي	(عضو)
المستشار/ علاء الدين شهيب أحمد نائب رئيس مجلس الدولة رئيس إدارة فتوى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء وملحقاتها	(عضو)
الدكتور/ خالد سري صيام رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية الاسبق	(عضو)
السيد/ محسن عادل الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	(عضو)
السيد/ شريف عاشور وكيل المحافظ لقطاع الرقابة والإشراف	(عضو)
السيد/ ابو بكر عبد الحميد حسن مستشار السيد الدكتور / وزير المالية	(عضو)
السيد/ شريف سمير محمود سامى الرئيس السابق للهيئة العامة للرقابة المالية	(عضو)

المحتويـــــات

الناتج المحلي الإجمالي (مصادر النمو والقطاعات المحفزة له)	٤
التحول الرقمى للحكومة المصرية	٨
"تكافل وكرامة" والقضاء على الفقر	١٣
أهم مؤشرات الاقتصاد المصري	١٧
العلاقات المصرية الافريقية	٢٥
الاقتصاد غير الرسمي	٢٩
حملة تخفيض أسعار السيارات في مصر	٣٢

الناتج المحلي الإجمالي (مصادر النمو والقطاعات المحفزة له)

ساهمت سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته كلاً من الحكومة والبنك المركزي المصري في تصحيح الاختلالات الهيكلية الداخلية والحد من تأثير الصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد المصري، وقد تمحور البرنامج حول انتهاج سياسة ضبط مالي وتنويع مصادر تمويل العجز وتحرير سعر الصرف وتطبيق سياسة نقدية تقييدية لاحتواء الضغوط التضخمية، وقد أدت نتائج تلك السياسات إلى تحسين الظروف المالية الكلية ودعم استقرار النظام المالي.

كان لهذا البرنامج عدد من الآثار الإيجابية على بعض المحاور الهامة مثل:

- تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي ما أدى إلى تزايد الثقة فيه، كما كانت محفزاً للتعافي الاقتصادي وتعزيز الاستهلاك والاستثمار الخاص، بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات والسياحة.
- خلق صمام أمان ساعد الاقتصاد المصري على مجابهة المخاطر الاقتصادية العالمية التي تشهدها الأسواق الخارجية وواصل أداءه الجيد رغم الأوضاع العالمية الأقل إيجابية.
- خلق القدرة المالية اللازمة لتوفير السلع والخدمات الإستراتيجية.

أشارت بيانات وزارة التخطيط إلى حدوث تحول جذري في مصادر النمو وتنوعت مصادره لأول مرة منذ سبع سنوات ليصبح الاستثمار والصادرات المحركات الرئيسية للنمو بدلاً من الاستهلاك فقط (والذي كان يعد بمثابة المحرك الرئيسي للنمو)، وأصبح معدل النمو مدفوعا بقطاعات غير إنتاجية وهي قطاع

الاستخراجات كثيف الاستخدام لرأس المال، وتحول أداء بعض القطاعات الرئيسية من إسهام سلبي إلى إسهام إيجابي كقطاع السياحة والغاز الطبيعي، في حين شهد قطاعي الزراعة والصناعة نمواً محدوداً خلال السنوات الماضية على الرغم من أنها المحرك الأساسي لأي تنمية اقتصادية مستدامة.

مؤشرات الربع الأول ٢٠١٨/٢٠١٩
اسهامات بنود الانفاق في الناتج المحلي الإجمالي

أحدث مؤشرات للناتج المحلي الإجمالي

نجحت سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي، و ظهر ذلك واضحاً في أحدث مؤشرات للقطاع الحقيقي، حيث تسارع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل إلى ٥,٢٪ خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ والذي قد تجاوز متوسط النمو العالمي ٢,٢٪ خلال نفس الفترة وتجاوز معدل نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ ٣,٨٪ .

جانب الطلب

مؤشرات الربع الأول ٢٠١٨/٢٠١٩

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٥,٣٪، وذلك في ضوء استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وعودة الثقة في الاقتصاد المصري.

كما أظهرت المؤشرات حدوث تحول جذري في مصادر هذا النمو من حيث:

- ساهمت الاستثمارات بنحو ٢,٦٪ من معدل النمو المحقق
- ساهمت الصادرات بنحو ٢,٢٪ من معدل النمو المحقق، ما يؤكد على تحفيز الصادرات وتعميق المكون المحلي عوضاً عن الاستيراد.
- كما ساهم الاستهلاك النهائي بنحو ٠,٥٪ والذي كان يعد بمثابة المحرك الرئيسي للنمو قبل تنفيذ برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي.

مؤشرات العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨

- أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ حوالي ٥,٢٪ خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بمعدل ٤,٢٠٪ للعام السابق عليه، مدعوماً بشكل أساسي بالاستثمار والصادرات والاستهلاك.
- ويعتبر هذا المعدل أعلى معدل نمو اقتصادي خلال العشر سنوات السابقة.

اسهامات بنود الانفاق في الناتج المحلي الإجمالي

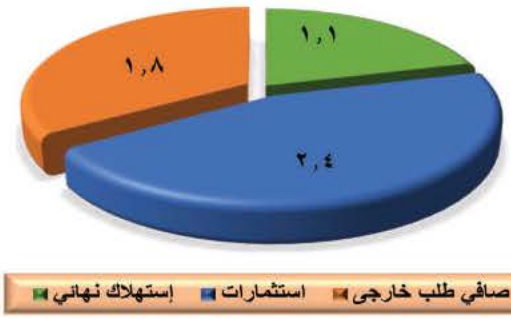

- أيضاً أظهرت المؤشرات حدوث تحول في مصادر النمو كما يلي:
- مساهمة الاستثمارات في النمو بنسبة أكبر وصلت إلى ٢,٤ نقطة مئوية، مقارنة ب ١,٨ نقطة مئوية في العام السابق عليه.
- حقق صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو بنحو ١,٨ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بـ ١,٤٪ في العام السابق.
- ساهم الاستهلاك الخاص والعام في النمو بـ ١,١ نقطة مئوية مقارنة بـ ٣,٧ نقطة مئوية في العام السابق عليه.

جانب العرض

- وعلى المستوى القطاعي، كان قطاع الصناعات الاستخراجية - الغاز هو أحد الأسباب الرئيسية للنمو، خاصة بعد تشغيل الحقل الكبير للغاز "ظهر".
- يليه قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية حيث بدأ التحسن في إمدادات

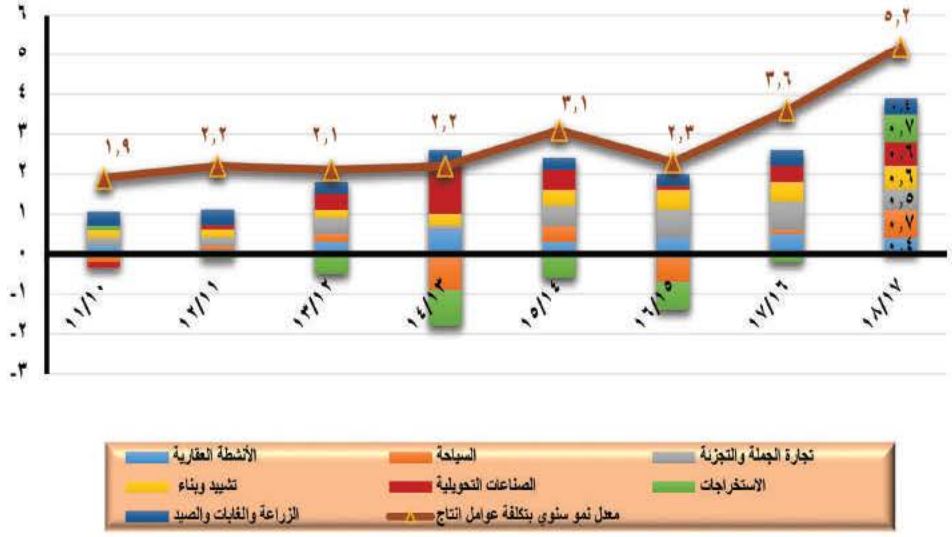

المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحسب بنود الإنفاق بتكلفة عوامل الإنتاج (قطاعات) (نقطة مئوية - معدل سنوي) عن الفترة من ٢٠١٨/١٠١٧-٢٠١١/٢٠١٠

تطور مساهمة بنود الإنفاق في نمو الناتج المحلي (بسعر السوق) عن الفترة من ٢٠١٨/١٠١٧-٢٠١١/٢٠١٠

الطاقة مما أحدث آثار إيجابية غير مباشرة على باقي القطاعات الأخرى.

- كما بدأ الانتعاش التدريجي في قطاع السياحة، نتيجة تأثره بانخفاض قيمة العملة المحلية.

ثم قطاع الاتصالات والحكومة العامة.

- أكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد المصري سينمو بمعدل ٥,٥٪ في ٢٠١٩ بفضل النمو المتوقع في بعض القطاعات مثل قطاع السياحة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واستمرار تحسن الثقة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح الذي تنفذه الحكومة المصرية بدعم من الصندوق لمصر بقيمة ١٢ مليار دولار.

وتشير توقعات الصندوق للنمو في منطقة الشرق الأوسط إلى أن وتيرة النمو المصري تبلغ أكثر من ضعف نسبة النمو المتوقع للمنطقة، حيث يتوقع الصندوق أن يبلغ متوسط النمو بالشرق الأوسط ٢٪ خلال العام الجاري مقارنة بنحو ٢,٥٪ في ٢٠١٧، فيما تشير توقعات الصندوق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان إلى نمو قدره ٢,٤٪ في ٢٠١٨ .

معدل التغيير ٪ فى اسهامات بنود الانفاق فى نمو الناتج المحلي
الفترة من الربع الأول ٢٠١٦/٢٠١٥ حتى الربع الأول ٢٠١٩/٢٠١٨

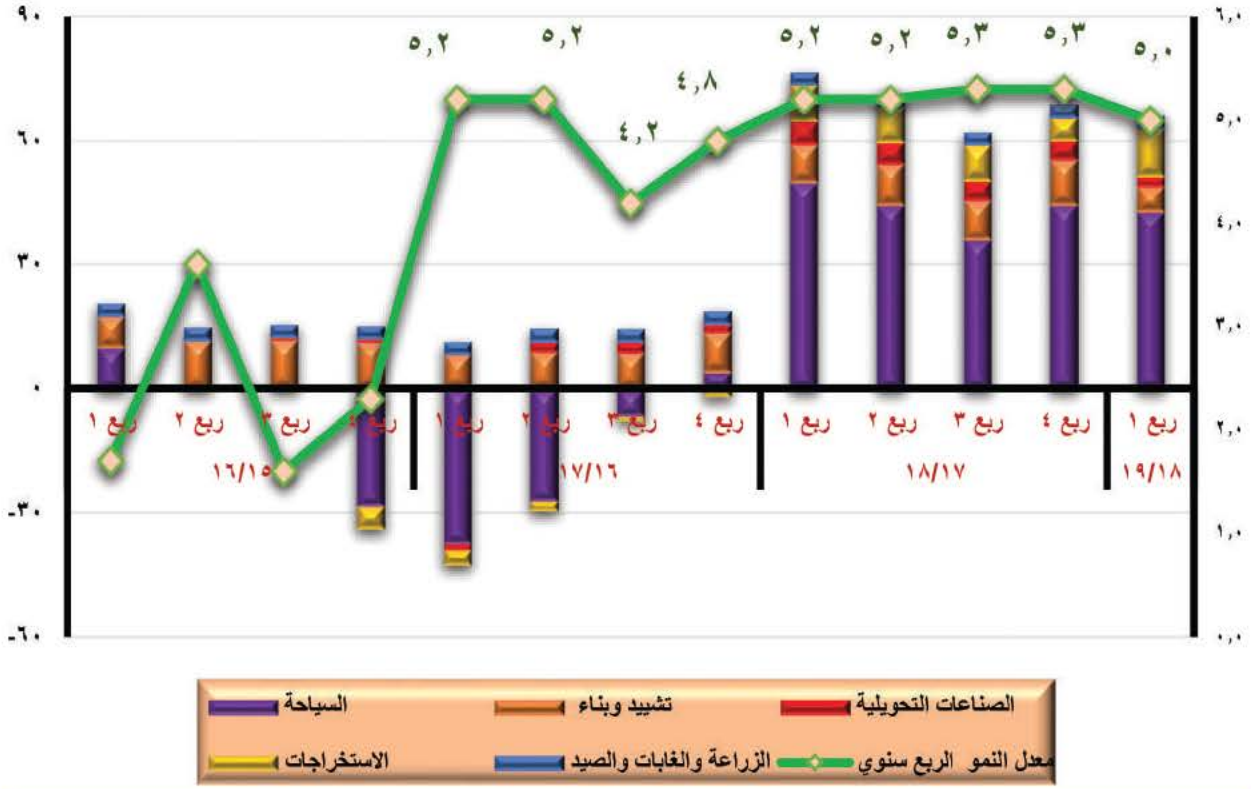

التحول الرقمى للحكومة المصرية

الاقتصاد الرقمي هو أن تصبح كل المعاملات بين البشر والشركات من خلال الانترنت، بالإضافة الي تحويل كافة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين الي خدمات الكترونية مباشرة دون وسيط او وكلاء تجاريين، والاقتصاد الرقمي يعني تعظيم قيمة الأموال في البلاد وتقليل التكلفة لأن البيع عن طريق الانترنت أرخص من الشراء من المتاجر، وتوجد شركات عالمية أغلقت فروعاً لها وأصبح مجال عملها في البيع والشراء عن طريق الانترنت فقط.

ويولي الرئيس عبد الفتاح السيسي والحكومة المصرية اهتماما كبيرا من اجل تحول الأجهزة الحكومية والاقتصاد المصري إلى الرقمية من خلال تطوير البنية المعلوماتية التحتية وميكنة اعمال وخدمات الحكومة وفقا لرؤية الدولة في ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين وتوفير أفضل الخدمات المقدمة لهم.

وأكد الخبراء ان مصر تحتل المركز الأول عربيا والرابع عشر عالميا في مجال حماية البيانات والمعلومات. وتبدأ الحكومة المصرية في الوقت الراهن في مرحلة الغاء الدفع والشراء عن طريق «Cash Money» والدخول إلى عصر الشمول المالي. وأضاف الخبراء ان مصر من أولى الدول في تصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات الي أوربا وافريقيا والشرق الاوسط ومن المتوقع ان تصل عائداتها من صناعة الإلكترونيات الي ٢٠ مليار دولار بنهاية العام القادم. وأشار الخبراء إلى ان استراتيجية ٢٠٣٠ تهدف لجعل مصر خالية من الامية التكنولوجية. وبدأت الدولة من الآن تجني حصاد خطتها بتحقيق طفرة في مجال الاقتصاد الرقمي وصدرت استراتيجيتها في التحول الرقمي الي الوطن العربي

مقومات الاقتصاد الرقمي في مصر:

- لابد من وجود البنية التحتية من خلال القدرة علي استخدام الانترنت ذي السرعة العالية جدا، وحالياً تشهد مصر طفرة كبيرة في مجال تغيير جميع كابلات الانترنت النحاس الي كابلات فايبر أو الكابلات الضوئية التي تضاعف من سرعة الانترنت وتقلل من الأعطال، ففي الماضي كانت سرقات كابلات النحاس تكلف الدولة ٢٠٠ مليون جنيه سنوياً، ومن ثم فإن التحول الي استخدام الألياف الضوئية هو أحد مقومات وجود إنترنت عالي السرعة وبجودة كبيرة لأن أساس الاقتصاد الرقمي استخدام الانترنت في جميع تعاملات الحكومة الرقمية، والحكومة تسعي خلال عامين أن تكون ٨٠٪ من الخدمات الحكومية تتم من خلال الانترنت.

- لم تتأخر مصر في تطوير التشريعات وسن القوانين الداعمة لتحقيق اقتصاد وطني كفء والدول التي سارت في هذا الطريق حقق الاقتصاد الرقمي فيها ما يعادل ٢٠٪ من دخلها القومي، كما ان مصر هي الأولي عربياً في مجال الأمن السيبراني وحماية المعلومات والبيانات ونظم الأمان الإلكتروني، كما تحتل المركز ١٤ عالمياً في هذا المجال لحماية المعلومات، بالإضافة الي خروج قانون الجريمة الالكترونية لأن بدونه لا يمكن انشاء اقتصاد رقمي قوي.

- الثقافة التكنولوجية، برفع ثقافة المواطن التكنولوجية، واستحداث منبر لنشر ثقافة الأمن المعلوماتي والتعامل السليم مع التكنولوجيا. ومواجهة عدم معرفة بعض العاملين بالتعامل مع أجهزة الحاسب الآلي، الأمر الذي يستدعي تنظيم دورات تدريبية حتى يتسنى لهم التعامل مع الأجهزة، مع أن هناك ما يقرب من ٥٠ مليون شخص يستخدمون الإنترنت في مصر.

مميزات التحول الرقمي:

- القضاء على البيروقراطية، حيث إن التحول من المعاملات الورقية إلى المعاملات الإلكترونية تطور عام، وقد نهجته دول العالم من زمن بعيد، فالتحول الرقمي سوف يوفر الوقت والجهد وسوف يقضي على البيروقراطية، مما يحدث معدلات رضا لدى المواطنين، لأن الخدمة سوف تتم في أسرع وقت.
- القضاء على الفساد الإداري وذلك بتعميم منظومة الميكنة على كافة الجهات الحكومية.
- العمل على خلق اقتصاد قوي وتنافسي، وخلق مناخ جاذب للاستثمار.
- رفع ثقافة المواطن التكنولوجية عن طريق رفع مستوى التوعية لدى المواطن، وذلك من خلال تنظيم اللقاءات الشبابية والتوعية الكافية، مع ضرورة رفع كفاءة العاملين بالوظائف القيادية ومتخذي القرار للتعامل السليم مع التكنولوجيا، واتباع المعايير الأمنية لها.

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تسعى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية في الجهات الحكومية، وهي واحدة من الأولويات الرئيسية للوزارة وذلك لتحسين أداء الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، ورفع جودة الخدمات التي تقدمها للجمهور وكفاءتها من خلال تحسين بيئة العمل، وتوفير الدعم لعملية صناعة القرار وإيجاد حلول للقضايا التي تهم المجتمع وتقوم هذه الجهود بتعزيز الأسواق المحلية وزيادة الطلب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتقوم الوزارة بتنفيذ عدد من المشروعات الكبرى فى إطار الخطة الاستراتيجية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠٢٥ التى تم عرضها مؤخرا على رئيس الجمهورية من أجل التحول الرقمى.

وأهم محاور هذه الاستراتيجية:

- تتضمن الاستراتيجية تسعة محاور للعمل وهي: تهيئة بيئة جاذبة للإبداع والاستثمار التكنولوجي، وتنمية القدرات البشرية، وتعميق الصناعات التكنولوجية المتخصصة، وتطوير البنية الأساسية للاتصالات، والتحول إلى المجتمع الرقمى، والإبداع وريادة الأعمال، والاستثمار وفتح الأسواق الجديدة الإقليمية والدولية، والتنمية المجتمعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير الخدمات البريدية والشمول المالى للمواطن.

- تستند الاستراتيجية إلى مجموعة من المشروعات الكبرى التى تهدف إلى النهوض بالصناعات التكنولوجية من خلال انشاء ١٠ مصانع لتصنيع الالكترونيات بهدف تلبية احتياجات السوق المحلى والتوسع فى أسواق عالمية جديدة، فضلا عن تنمية الصادرات التكنولوجية واعداد البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توقيع مجموعة كبيرة من اتفاقيات التعاون مع العديد من الدول.
- تهدف الاستراتيجية لنشر المناطق التكنولوجية فى عدد من المحافظات، ودعمها بالبنية التحتية اللازمة لكي تكون معدة لاستقبال كافة الأنشطة الخاصة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وما يرتبط بها من أنشطة خدمية وإنتاجية.
- العمل على إصدار قوانين الجريمة المعلوماتية، وحماية البيانات الشخصية، وحرية تداول المعلومات والتى تعد تشريعات ذات أهمية شديدة لجذب الاستثمارات العالمية.
- وضع مصر على خريطة صناعة مراكز البيانات الضخمة من خلال العمل على استضافة عدد ٥ مراكز للبيانات العملاقة العالمية، خاصة وأن مصر تمتلك ميزات تنافسية كبرى تؤهلها لتكون مركزا اقليميا لمراكز البيانات.

- تتضمن الاستراتيجية عددا من المشروعات التى تهدف إلى تحقيق الشمول المالى باعتباره هدف استراتيجي للدولة من خلال تشجيع التجارة الإلكترونية، وتحفيز المدفوعات الإلكترونية.
- إستكمال العمل فى مبادرة رواد تكنولوجيا المستقبل التى تحولت خلال عامين فقط منذ إطلاقها فى ٢٠١٥ إلى برنامج متكامل يضم تحت مظلته العديد من البرامج المقدمة
- تأهيل كوادر احترافية للعمل فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال توفير التدريب فى التخصصات التكنولوجية الداعمة لتنمية صناعة الالكترونيات وغيرها من تخصصات تكنولوجية تستهدف بالدرجة الأولى تلبية احتياجات التوجهات القومية، فضلا عن تدريب طلاب المدارس على أساسيات البرمجة باعتبارها لغة المستقبل.
- تتضمن الاستراتيجية عددا من المشروعات الكبيرة يتم تنفيذها فى الوقت الحالى، لتحقيق التحول نحو المجتمع الرقمى وتطوير البنية التكنولوجية للحكومة المصرية، والعمل على تكامل قواعد البيانات وتحديثها وتنقيحها.
- تنفيذ مشروع تكامل قواعد البيانات القومية، والمشروعات التى تستهدف رفع كفاءة الخدمات الحكومية للمواطنين باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الخدمات الصحية والتعليمية، كما سيتم العمل على التوسع فى نشر مراكز تكنولوجية متكاملة لخدمة المواطنين.

أبرز انجازات "الاتصالات" في عام ٢٠١٨

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر في عام ٢٠١٨، أرتفاعاً بنسبة ١٤ بالمئة، إذ بلغ ٨٠ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧- ٢٠١٨، مقارنة بـ ٧٠ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧. وصلت حجم الاستثمارات إلى ٢١,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨، مقارنة بـ ١٥,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧. وتجاوز إجمالي صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات قيمة ٣,٢٥ مليار دولار.

كما شهد عام ٢٠١٨ فوز مصر بعضوية المجلس الإداري للاتحاد الدولي للاتصالات عن قارة أفريقيا للفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢، إضافة إلى إصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، إلى جانب إتاحة ٨ خدمات إلكترونية للمواطنين أبرزها سداد مخالفات المرور واستخراج شهادات براءة الذمة بالتعاون مع النيابة العامة، وجاري العمل على إتاحة ٢٠ خدمة أخرى.

تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ:

- المبادرة الرئاسية "أفريقيا لإبداع الألعاب والتطبيقات الرقمية" التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية في معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نوفمبر ٢٠١٨.
- مبادرة وظيفة تك تحت شعار: "تعلم الآن.. وادفع غدًا"، والتي تهدف إلى توفير تدريب متميز لتأهيل الشباب للحصول على فرص عمل في مجال تخصص

الدورات التدريبية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المتخصصة بعد اجتياز اختباراتها.

- الإعلان عن إطلاق أكاديمية رقمية باللغة العربية توفر فرص التدريب الذاتي المجاني للشباب المصري والعربي.

- إطلاق البرنامج التدريبي المتخصص في مجال إنشاء وتشغيل وصيانة شبكات الألياف الضوئية، والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع شركة Corning العالمية، ويتضمن البرنامج إنشاء أكاديمية تدريبية ومعامل متخصصة في مجال شبكات الألياف الضوئية بهدف نقل المعرفة.

- مبادرة لتطبيقات المدن الذكية للشركات الناشئة والتي تهدف إلى تأهيل الشركات الناشئة والصغيرة لتطوير وتشغيل وصيانة حلول وأنظمة المدن الذكية بالمنطقة التكنولوجية ببرج العرب.

- توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة سيسكو العالمية والتي تنص على أن تقوم الشركة بالتوسع في برنامج أكاديمية سيسكو للتواصل الشبكي في مصر، ومضاعفة عدد الطلاب المستفيدين من المصريين والأفارقة إلى ما يقرب من ٢٠ ألف طالب في عام ٢٠١٩ تزيد إلى ٣٠ ألف طالب في عام ٢٠٢٠.

- توقيع مذكرة تفاهم بين المعهد القومي للاتصالات التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة هواوى تكنولوجيز مصر في أكتوبر ٢٠١٨

- مجتمعات الابداع التكنولوجي تم البدء في التصميم الهندسي لمجتمعات للإبداع التكنولوجي التي سيتم تنفيذها خلال عام بتجهيزات متكاملة في ٨ جامعات إقليمية كمرحلة أولى، وتهدف المجتمعات إلى خلق منظومة تجمع أصحاب الشركات الذين يرغبون في إيجاد حلول لمشكلات تواجههم في أعمالهم، وأساتذة الجامعات، والشباب القادر على ابتكار الحلول.

- إطلاق عدة مبادرات لتطويع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة بما يمكنهم من المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتحسين نوعية حياتهم من خلال مساعدتهم على الاستقلال وتمكينهم، وتطوير قدراتهم.

- تعمل على تنفيذ استراتيجية الدولة للتحول إلى المجتمع الرقمي من خلال العمل كقطاع عرضي يساعد على تمكين كافة قطاعات الدولة في إتمام مشاريع التحول الرقمي؛ حيث تتعاون الوزارة مع كافة جهات الدولة لتطوير المنظومة الرقمية للعاصمة الجديدة والتحول إلى حكومة رقمية بين مختلف وزارات ومؤسسات وهيئات الدولة على نسق يحقق شمولا رقمياً.

مساهمة التحول الرقمى في نمو الناتج القومى:

تحقيق التحوّل الرقمى يسهم فى زيادة النمو فى الناتج القومى لنحو ١٠-١٥٪. إن الدعم الذي يحصل عليه قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من القيادة السياسية للبلاد هو دعم كبير باعتبار هذا القطاع الواعد أحد القطاعات الهامة ومحرك رئيسي للاقتصاد الوطني حيث حقق القطاع قفزات في نسب النمو بلغت على مدار العامين الماضيين ١٢,٥٪، كما أنه يشارك في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٣,٥٪ وقد حقق القطاع صادرات بلغت ٣,٢٥ مليار دولار بزيادة أكثر من ١,٧ مليار دولار عما كان عليه في السابق. ومن المتوقع انه مع نهاية عام ٢٠٢٠ أن يتم الإعلان عن التحول الرقمي لجمهورية مصر العربية بعد تطبيق استراتيجية Digital Egypt، وفى نهاية عام ٢٠١٩ أيضا سيتم الانتهاء من تقديم كل الخدمات الحكومية بطريقة إلكترونية بحيث تسهل على المواطنين الحصول على الخدمات المستهدفة.

"تكافل وكرامة" والقضاء على الفقر

على مدار الثلاثة سنوات الماضية استطاعت الحكومة والممثلة فى وزارة التضامن الاجتماعى وتنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية فى تحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة والأولى بالرعاية خاصة فى القرى والنجوع الوصول الى أفقر المناطق وصرف مساعدات نقدية للمستحقين فى مختلف المحافظات، ويتم صرف المساعدات من خلال إطلاق برنامج "تكافل وكرامة" لصرف مساعدات شهرية للأسر الفقيرة وذوي الاعاقة وكبار السن أكثر من ٦٥ عاما.

بدأ تنفيذ البرنامج منذ عام ٢٠١٥ وهو أول برنامج دعم نقدي مشروط يقدم للعائلات الأكثر فقرا والتي تعول أطفالا دون سن الثامنة عشر والفئات الأكثر فقرا من المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث نجح البرنامج خلال هذه الفترة بالوصول إلى ٢ مليون و٢٣٠ ألف أسرة فى الوقت الذي كان لا يتجاوز عدد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية للدعم النقدي من خلال "معاش الضمان الاجتماعي" مليون و٧٠٠ ألف أسرة على مدار ما يقرب من ٣٠ سنة ماضية.

وفى ظل ارتفاع نسبة الفقر فى الصعيد حرصت وزارة التضامن تكثيف جهود برنامج تكافل وكرامة على محافظات الوجه القبلى، وتوجيه أكثر من ٦٣٪ من مساعدات البرنامج للصعيد نظرا لارتفاع الفقر فى هذه المحافظات كما ان ٨٨٪ من المستفيدات سيدات خاصة وأن كثير من هؤلاء السيدات يعيلون الأسر وبالتالي كان لهم النصيب الأكبر فى الحصول على الدعم النقدى.

أنشأت وزارة التضامن قاعدة بيانات عن جميع الأسر التى تقدمت للبرنامج بهدف الحصول على المساعدات سواء كانت الأسر المقبولة لتحقق شروط الاستحقاق بها أو الأسر المرفوضة لعدم أحقيتها للمساعدات، كما أن الوزارة قامت بالتعاون مع وزارة الصحة بميكنة القوميسيون الطبى الخاص بتحديد نسبة الإعاقة، ويتميز بالدقة التى تمكن الوزارة من اكتشاف الشهادات المزورة، حيث يتم تحديد من أى مكان خرجت وعبر أى طبيب، كما نفذت أيضا قاعدة بيانات مميكنة تضم كل من يرى فى نفسه مستحقا للمساعدة، وتم ربطها بقواعد بيانات فى عدة وزارات ويتم تحديثها بشكل مستمر، حيث يتوقف الدعم بمجرد تسجيل وفاة المستفيد. حتى أصبحت الوزارة تملك قاعدة بيانات عن هؤلاء الأسر. وقد بلغ عدد الأسر فى شهر نوفمبر ٢٠١٨ المسجلة على قواعد بيانات البرنامج ٦ ملايين و٣٥٩ ألفا و٢١٥ أسرة، فيما بلغ اجمالى عدد أفراد الأسر المسجلة على قواعد بيانات البرنامج ٢٤ مليونا و٨٣٥ ألفا و ٤١٨ فردا، وبلغ عدد الأسر المستفيدة بالنسبة لإجمالي الأسر المسجلة الصحيحة 2 مليون و٢١٣ ألفا و٢١٩ أسرة بنسبة ٤٢٪. ووصل إجمالي قيمة الدعم النقدى لكرامة وتكافل حاليا منذ بدء البرنامج حوالي ٢٦,٠٨٧ مليار جنيه.

كما استطاعت الوزارة تقديم العديد من الخدمات الأخرى للأسر التى تم رفضها وكذلك الأسر الموجودة داخل البرنامج، حيث كان يوجد أسر لا ينطبق عليها شروط استحقاق تكافل وكرامة لكنها تحتاج إلى إعادة تأهيل المنازل بسبب عدم وجود وصلات مياه شرب أو صرف صحي أو عدم وجود أسقف للمنازل التي تقيم بها، مما جعل الوزارة تطلق بعض برامج الحماية الاجتماعية الاخرى مثل برنامج "سكن كريم" لمساعدة هؤلاء الأسر وكذلك الاسر التى تستحق المساعدات حيث يتم إعادة تأهيل المنازل وتحسين مستوى معيشة الأسر الأولى بالرعاية.

يختلف برنامج تكافل وكرامة عن برامج الدعم الأخرى في أنه في العام الحالى يشترط في الأسر التى تحصل على مساعدات البرنامج ولديها أطفال بالمدارس، فى انتظام الأطفال فى الحضور الدراسى بنسبة لا تقل ٨٠٪ بالإضافة إلى انتظام الأم فى إجراء زيارات الرعاية الصحية مرة كل ٣ أشهر أثناء الحمل وبعد الولادة وفى مواعيد التطعيمات الأساسية للأطفال ومتابعة نمو الطفل من حيث الطول والوزن والصحة العامة وذلك فى إطار توفير أوجه الرعاية الكاملة للأسر المستفيدة.

مما جعل البرنامج يساهم فى حدوث تحسن فى المؤشرات الصحية والتعليمية والغذائية على مستوى الأسر المستفيدة، حيث تلاحظ اهتمام الأسر بالناحية التعليمية للأبناء والحرص على استمرارهم وانتظامهم فى التعليم مع متابعة مستوى تقدمهم الدراسى ومن الناحية الصحية أتاح الدعم الذي تحصل عليه الأسر الفرصة للحصول على رعاية صحية أفضل من تلك التى كانوا يحصلون عليها سابقاً.

ويتم حاليا اقتصار الدعم النقدى فى برنامج المساعدات النقدية المشروطة تكافل على طفلين فقط، فى الأسرة بدلا من ٣ أطفال بدءا من شهر يناير ٢٠١٩، لإتاحة الفرصة لدعم المزيد من الأسر الصغيرة، ويتم حاليا دراسة أكثر من سيناريو لترشيد الدعم العيني.

كما ارتفعت معدلات الاستهلاك بين الأسر، حيث تمكنوا من التعايش مع ارتفاع الأسعار، فقد استطاعت تلك الأسر زيادة استهلاكها من الغذاء وتحسين نمطها الغذائي ما انعكس إيجاباً على الحالة الصحية لأفراد الأسرة، خاصة الأطفال، وتلاحظ أن معدل استهلاك الأسر المستفيدة من برنامج "تكافل" زاد بنسبة ٨,٤٪ مقارنة بالأسر غير المتلقية للدعم فقد ساهم البرنامج في انخفاض احتمالية معاناة الأسر المستفيدة من الفقر بنسبة ١١٪ وفقاً لخط الفقر العالمي وبنسبة ٨٪ وفقاً لخط الفقر الإقليمي.

كما أطلقت وزارة التضامن الاجتماعى برنامج "فرصة" وهو برنامج لإتاحة فرص التأهيل والتشغيل للفئات القادرة على العمل فى المجتمعات المستهدفة وتوظيف قدراتها فى أعمال منتجة مما

يساهم فى رفع مستوى معيشة الأسر ورفع إنتاجية المجتمع المحلى، حيث إن الفئات القادرة على العمل قد تكون قد تم رفضها من برامج الدعم النقدى أو قد تكون قد تم قبولها وهى على مشارف الخروج من منظومة الدعم "تكافل وكرامة" والانتقال إلى مرحلة التأهيل والعمل والإنتاج حيث يقوم البرنامج على التأهيل لسوق العمل وتوفير فرص عمل بالشراكة مع القطاع الخاص وتوفير فرص إقراض لعمل مشروعات متناهية الصغر مما يساهم في تحقيق الشمول المالى.

إن المحافظات الأعلى حصولًا على الدعم النقدي تكافل وكرامة هي المحافظات الأكثر فقرا وهم من يجدون صعوبة فى العمل، كما أن برامج الدعم القديمة كانت غير مميكنة وكانت غير مشروطة وممتدة إلا أن تكافل وكرامة جاء كبرنامج مشروط بالصحة والتعليم وغير ممتد فساعد على تحسين التغذية والانتظام فى المدارس وتحسن الصحة، حيث حرصت الوزارة على أن تكون كل الأسر التى تتلقى دعم نقدي تحصل على التعليم ولذلك حقق البرنامج نسبة التحاق فى التعليم بلغت ١٠٠٪.

كما أن الوزارة بالشراكة مع الشركات وفرت حتى الآن ٩٠ ألف فرصة عمل للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة حيث التحق بالعمل منهم ٣٨٤٠ فرد ضمن برنامج فرصة، حيث إن بداية الخروج الحقيقي من دائرة الفقر هو التأهيل لسوق العمل والتدريب والتشغيل.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

توقع تقرير الصندوق، عددا من التوقعات الايجابية لأداء الاقتصاد المصري في العامين الماليين الحالي والمقبل أهمها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى ٥,٥٪ للعام المالي الحالي ولنحو ٥,٩٪ في عام ١٩/ ٢٠٢٠، ليسجل الناتج المحلى لمصر ٦,٤٥٨ تريليون جنيه أي 3 أضعاف ناتج عام ١٥/ ٢٠١٦ البالغ ٢,٧٠٩تريليون جنيه ليرتفع بذلك نصيب الفرد من الناتج إلى ٣٠٥٢ دولار العام المالي الحالي وإلى ٣٣١٤ دولار العام المالي المقبل.

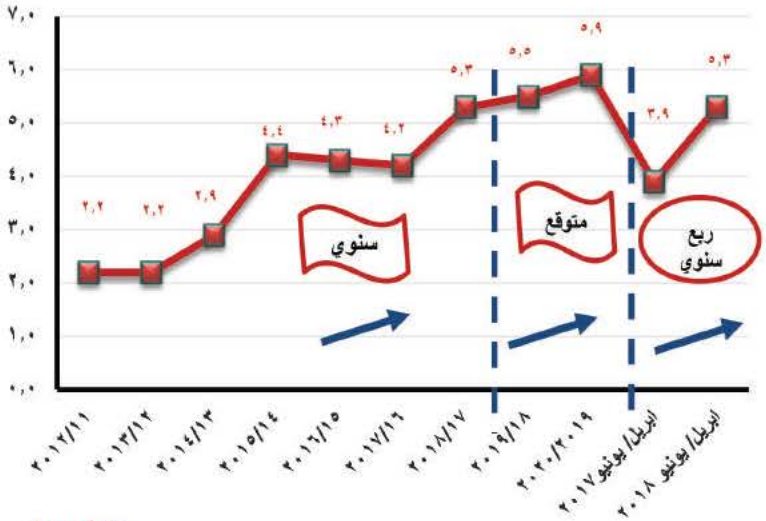

اسهامات بنود الانفاق في نمو الناتج المحلي بسعر السوق (نقطة مئوية)

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع خلال العام المالي ١٧/٢٠١٨ بنحو ٥,٣٪ مقارنة بـ ٤,٢٪ خلال العام الذي يسبقه، وحقق صافي الصادرات مساهمة إيجابية في النمو بـ١,٨ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية بـ١,٤ في العام السابق عليه، كما ساهم الاستهلاك الخاص والعام في النمو بـ ١,١ نقطة مئوية مقارنة بـ٣,٧ في العام السابق، فضلا عن مساهمة الاستثمارات في النمو بنسبة أكبر بلغت ٢,٤ نقطة مئوية مقارنة بـ ١,٨ نقطة مئوية في العام السابق.

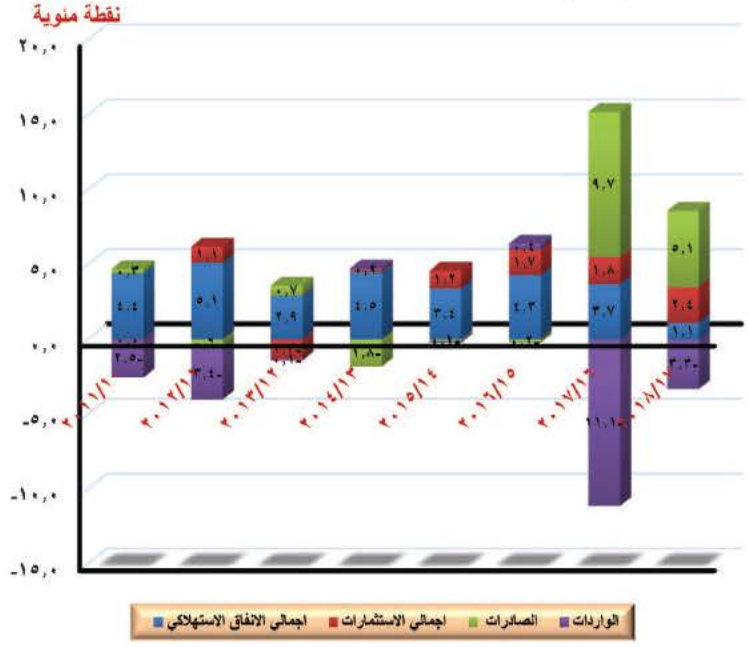

اسهامات بنود الانفاق في نمو الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج

ارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي خلال عام ١٧/٢٠١٨ بنسبة ٧,٥٪ مقارنة بالعام السابق، ليسجل ١٣٠,٢ نقطة مقارنة بـ١٢١,١ نقطة في العام الذي يسبقه، ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع مؤشر السياحة محققا نحو ١٠٢,٧ نقطة خلال عام ١٧/٢٠١٨ مقارنة بـ ٦٢ نقطة خلال العام السابق، وزيادة مؤشر الغاز الطبيعي ليصل الي ١٧٢,٤ نقطة خلال عام ١٧/٢٠١٨ مقارنة بـ ١٥٢,٤ نقطة خلال العام المالي السابق.

القطاعات الدافعة للنمو في الناتج المحلي الاجمالي

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٥,٣٪ خلال الربع الأول من العام المالي الجاري ٢٠١٨/٢٠١٩، ولقد حققت كافة القطاعات الإنتاجية نمواً موجباً خلال الفترة، وشملت أعلى خمس قطاعات من حيث معدلات النمو، قطاع الاتصالات وقطاع المطاعم والفنادق، وقطاع الاستخراجات وقطاع التشييد والبناء ثم الزراعة.

تعداد السكان ومعدل النمو الشهري

حالة من الارتفاع المستمر يشهدها عدد السكان في مصر، حيث سجل في ديسمبر ٢٠١٨ نحو ٩٨,١ مليون نسمة بالداخل، وذلك بحسب الساعة السكانية، التابعة للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، كما سجل عدد سكان مصر ارتفاعا جديداً في نهاية مارس ٢٠١٩، حيث وصل إجمالي عدد السكان إلى ٩٨,٤مليون نسمة وبلغ تعداد سكان محافظة القاهرة ٩,٨٢مليون نسمة.

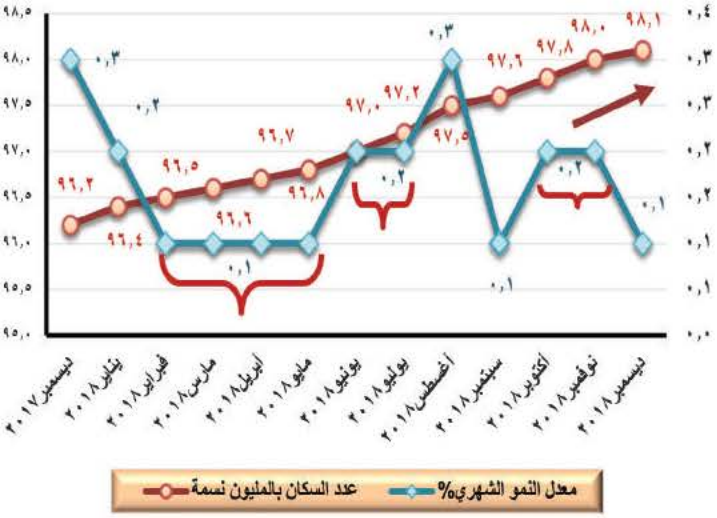

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تراجع معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٨ "الفترة من أكتوبر- ديسمبر"، مسجلاً ٨,٩٪، مقابل ١٠٪ خلال الربع السابق مباشرة، بانخفاض قدره ١,١٪، في حين تراجع بنسبة ٢,٤٪ مقارنة بالربع المماثل من عام ٢٠١٧ والذى سجل معدل البطالة خلاله ١١,٣٪.

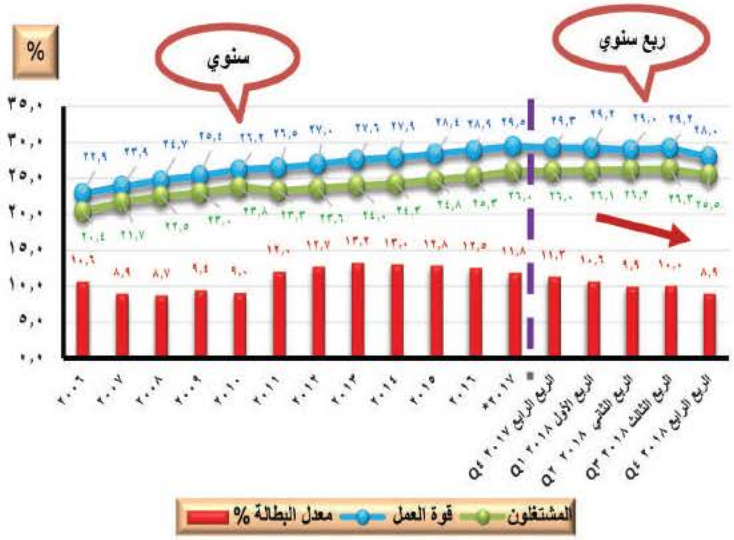

عائدات هيئة قناة السويس

كشف تقرير عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، أن إيرادات قناة السويس خلال عام ٢٠١٨ "يناير - ديسمبر"، بلغت نحو ١٠١,٥ مليار جنيه، وسجل أكتوبر ٢٠١٨ أكثر الأشهر ارتفاعاً في قيمة إيرادات القناة بنحو ٩ مليارات جنيه، في حين سجلت الإيرادات خلال يناير ٢٠١٩ نحو ٨,٤ مليار جنيه.

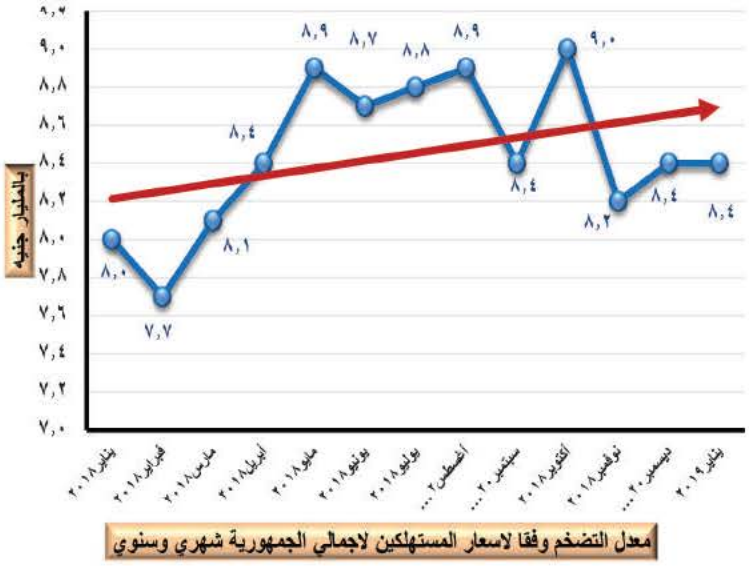

معدل التضخم وفقا لاسعار المستهلكين لاجمالي الجمهورية شهري وسنوي

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين

تراجع معدل التضخم السنوي وفقا لأسعار المستهلكين لشهر فبراير ٢٠١٩، ليسجل ١٣,٩٪، مقابل ١٤,٣٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٨، أما على المستوى الشهري بلغ الرقم القياسي العام ٣٠٤,٢ نقطة في فبراير ٢٠١٩، مقابل ٢٩٨,٨ نقطة في يناير ٢٠١٩ بارتفاع شهري بلغت نسبته ١,٨٪.

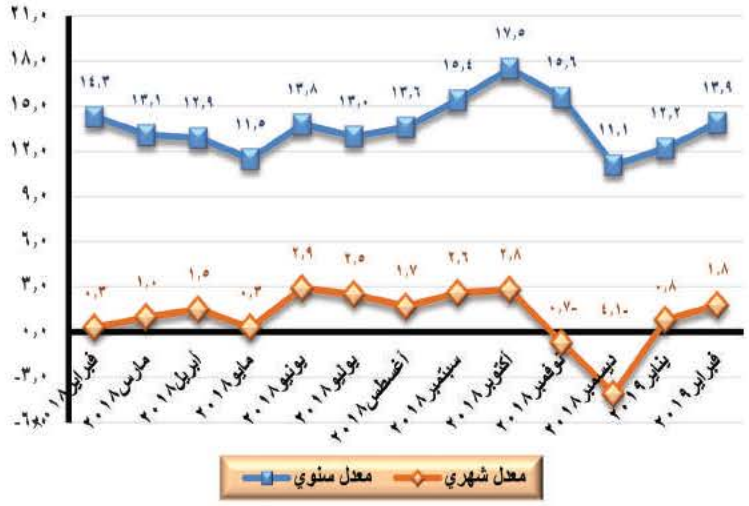

معدل التضخم وفقا للمجموعات الرئيسية للسلع والخدمات

انخفض معدل التضخم بنسبة ٢٨٪ خلال فبراير ٢٠١٩، ليصل إلى ١٣,٩٪ مقارنة بنحو ١٤,٣٪ في فبراير ٢٠١٨، وأرجع جهاز الإحصاء أسباب هذا التراجع لانخفاض أسعار معظم مجموعات السلع الرئيسية والخدمات، وتشير المعدلات التي سُجلت في بدايات ٢٠١٩ والمنخفضة عن بدايات ٢٠١٨، إلى أن هدف الوصول بمعدل التضخم العام لرقم أحادي يقترب من التحقق.

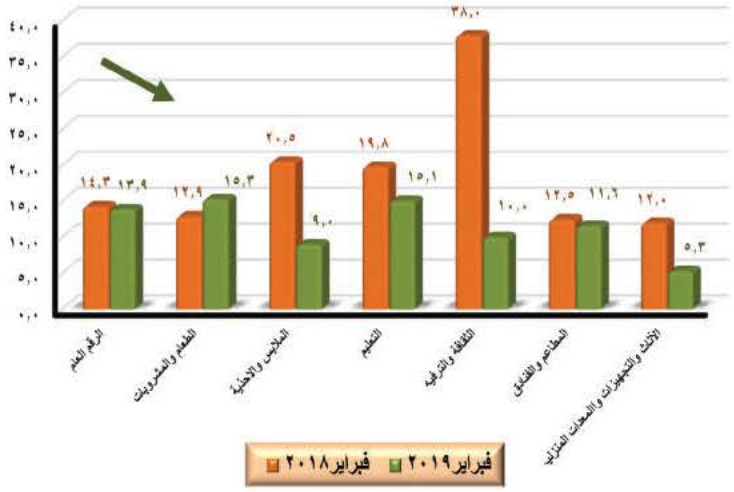

السيولة المحلية وانعكاسها علي اشباه النقود والمعروض النقدي

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري ارتفاع حجم السيولة المحلية بنهاية ديسمبر ٢٠١٨ لنحو ٣,٦٢٨ تريليون جنيه، مسجلة زيادة قدرها ١٧٤,٤ مليار جنيه، بمعدل ٥٪ خلال الفترة من يوليو إلي ديسمبر ٢٠١٨/ ٢٠١٩. وانعكست في نمو كل من أشباه النقود بمقدار ١٥٨,٩ مليار جنيه بمعدل ٦٪، والمعروض النقدي بقيمة 15,5 مليار جنيه بمعدل ١,٩٪.

نمو اجمالي الودائع الحكومية وغيرالحكومية

أعلن البنك المركزي المصري، عن ارتفاع ودائع البنوك المحلية، لتسجل ٣,٨١٨ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٨، بزيادة ٤٨٩,١٣٨ مليار جنيه على أساس سنوي بنسبة ١٤,٦٪، كما سجلت الودائع الحكومية ٦١٣,٦٥٥ مليار جنيه، بنهاية ديسمبر ٢٠١٨، مقابل ٥١٦,١٩١ مليار جنيه، بنهاية ديسمبر ٢٠١٧، بنسبة زيادة نحو ١٨,٩٪.

الاحتياطيات الدولية

أعلن البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافى الاحتياطيات الدولية إلى ٤٢,٦١٧ مليار دولار أمريكي في نهاية يناير ٢٠١٩، مقابل نحو ٤٢,٥٥١ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٨ محققا زيادة تقدر بنحو٦٦ مليون دولارويغطى الاحتياطي الأجنبي نحو ٧,٧شهور واردات سلعية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

وفقا لبيانات البنك المركزي، ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك بنهاية ديسمبر٢٠١٨ لنحو ١,٨١٥تريليون جنيه بزيادة قدرها 185مليار جنيه بمعدل ١١,٣٪ خلال الفترة من (يوليو: ديسمبر) ٢٠١٨ /٢٠١٩، وارتفعت إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة لنحو ٥٧١ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠١٨، منها ٢٢٧,٥ مليار جنيه بالعملة المحلية، ٣٤٣,١ مليار جنيه بالعملات الأجنبية.

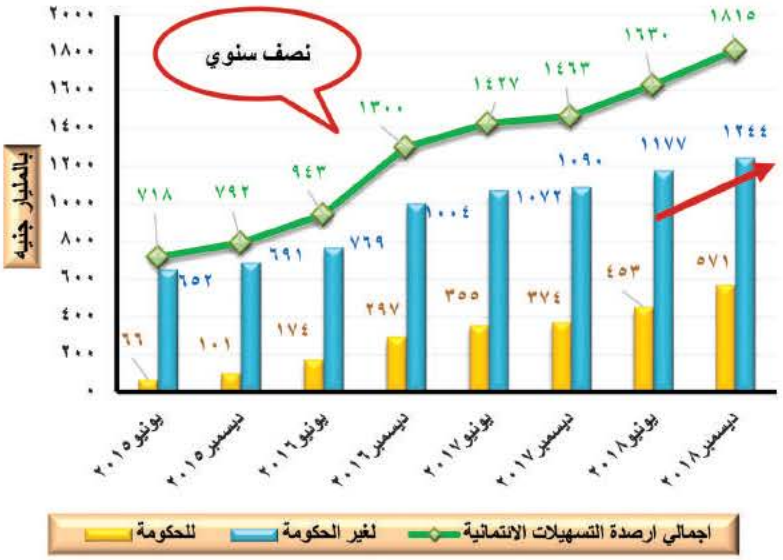

تطور أسعار العائد للجنيه المصري

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري، في اجتماعها يوم ١٤فبراير ٢٠١٩ خفض كل من سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٥,٧٥٪ و١٦,٧٥٪ و١٦,٢٥٪ على الترتيب، وخفض سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠نقطة أساس ليصل إلى ١٦,٢٥٪.

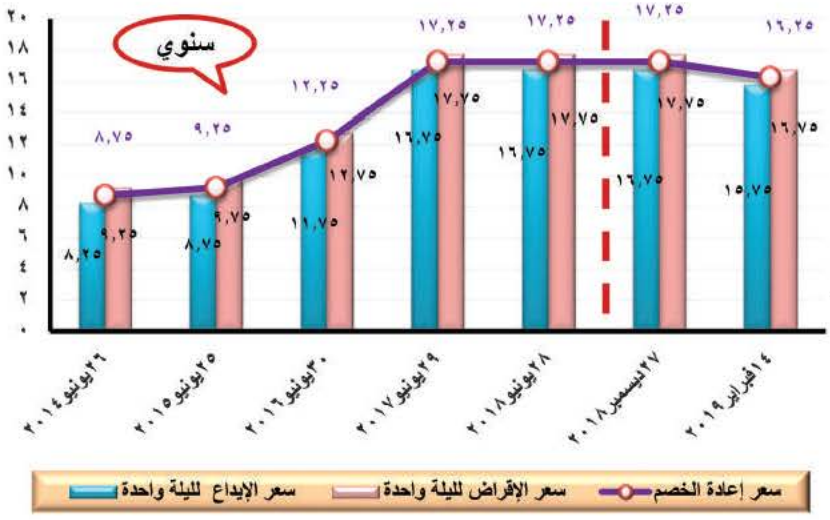

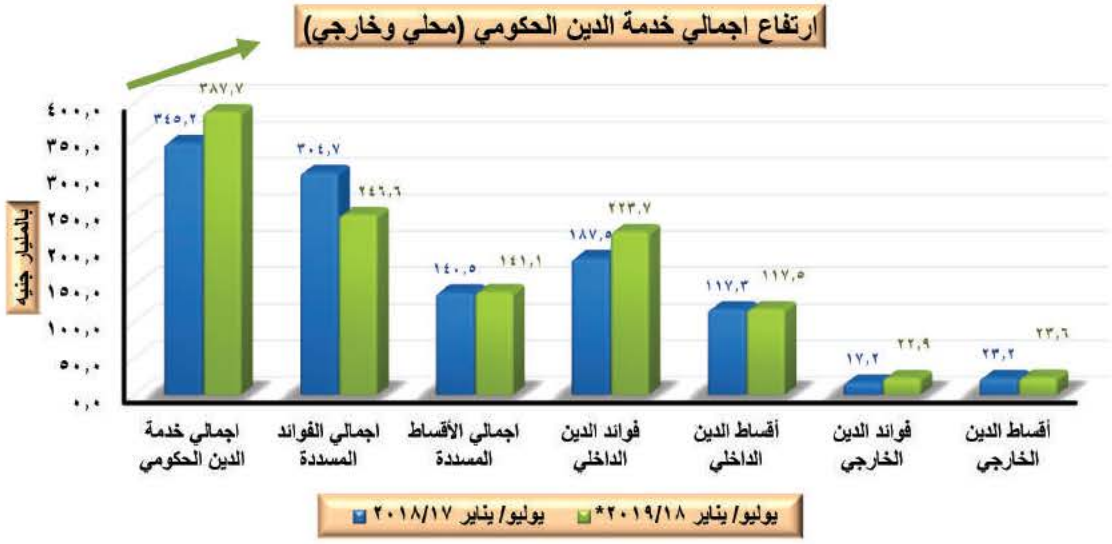

العجـز الكلـي

انعكست الإصلاحات الاقتصادية بشكل إيجابـي علـي مؤشرات المالية العامة حيث انخفض عجز الموازنة العامة ليصل الي ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من يوليو- يناير ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة ب ٤,٩ ٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي، ويرجع ذلك لارتفاع الإيرادات بوتيرة أعلي من المصروفـــــات لتبلـغ ٢٩,١٪ للأيرادات،١٩,٠٪ للمصروفات.

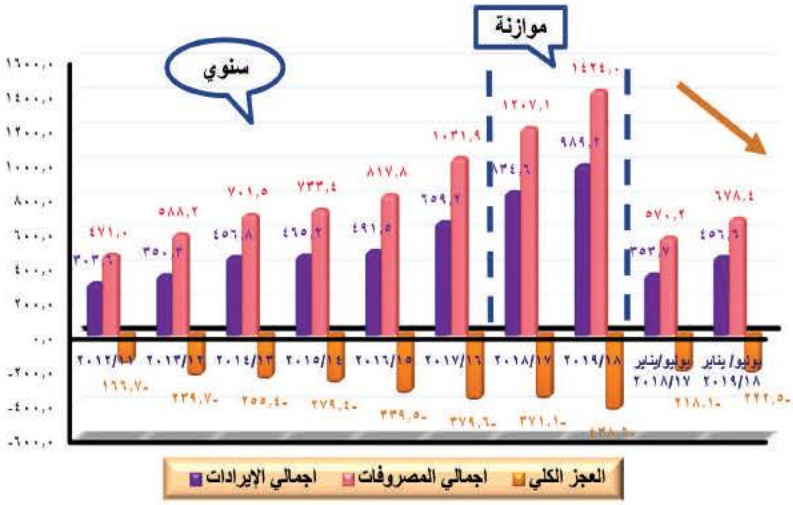

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الفترة من يوليو - يناير ٢٠١٨/٢٠١٩ لتبلغ ٣٥٦,٦ مليـار جنيـه بنسبة ٧٨,١٪ مـن اجمالـي الإيـرادات، سجلت ضريبة القيمة المضافة ١٩١مليار جنيه بنسبة زيادة ٢١,٩٪، كمـا ارتفعـت ضريبـة الدخـل والارباح لنحـو ١٠٧,١مليار جنيه، وسجلت الضرائب العقاريـة ٣٦ مليار جنيه بزيادة نحـو ٣٧,٤٪عن نفس الفترة من العام السابق.

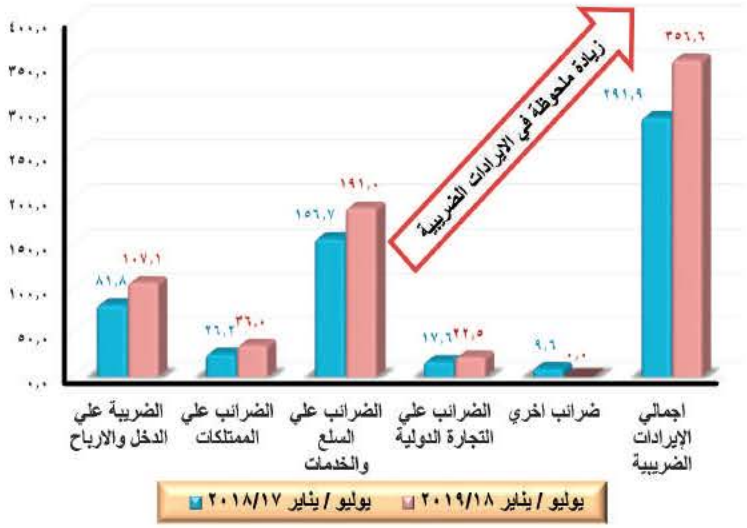

الدين الخارجي المصري

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الدين الخارجي بمقدار ١٢,٢٩٩ مليار دولار، إلى ٩٣,١٣٠ مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام المالي ١٨/٢٠١٩، في حين سجل ٨٠,٨٣١ مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام المالي ١٧/٢٠١٨.

تطـور الديـن العـام

أكد وزير المالية، بدء العمـل بخطـة جديدة لإدارة الديـن تستهدف خفض معدلات الدين العام إلى ٨٠٪ من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٢، خاصة بعد نجاح الدولة في خفـض تلك النسبة من ١٠٨٪ لنحو ٩٧٪ خلال العام المالي ١٧/٢٠١٨، وقد تراجع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية سبتمبر ٢٠١٨ لنحو ٨٥٪.

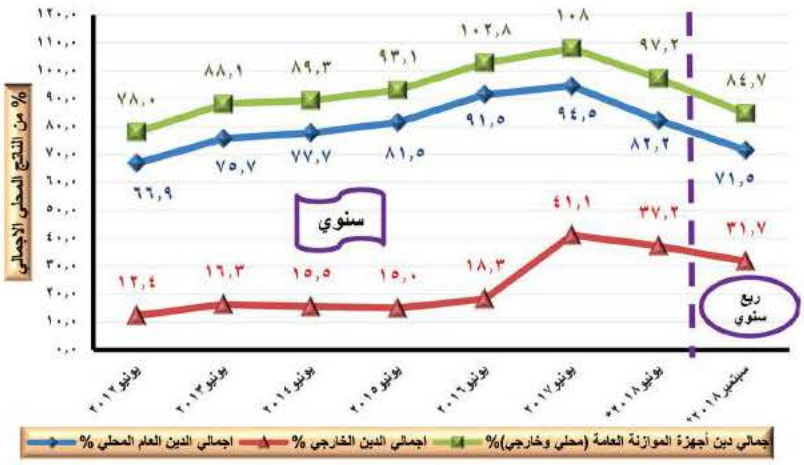

نصيب الفرد من الدين الخارجي

كشفت بيانات البنك المركزي، عن انخفاض متوسـط نصيب الفرد من إجمالي الدين الخارجي لمصر خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٩، «لأول مـرة خلال ٣ سنوات، على الرغم من ارتفاع إجمالي الدين الخارجي نفسـه خلال نفس الفترة»، وسجل متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي نحـو ٨٧٣,٦ دولار فـي نهاية سبتمبر ٢٠١٨ مقابل ٨٨٣,٩ دولار في نهاية يونيو ٢٠١٨.

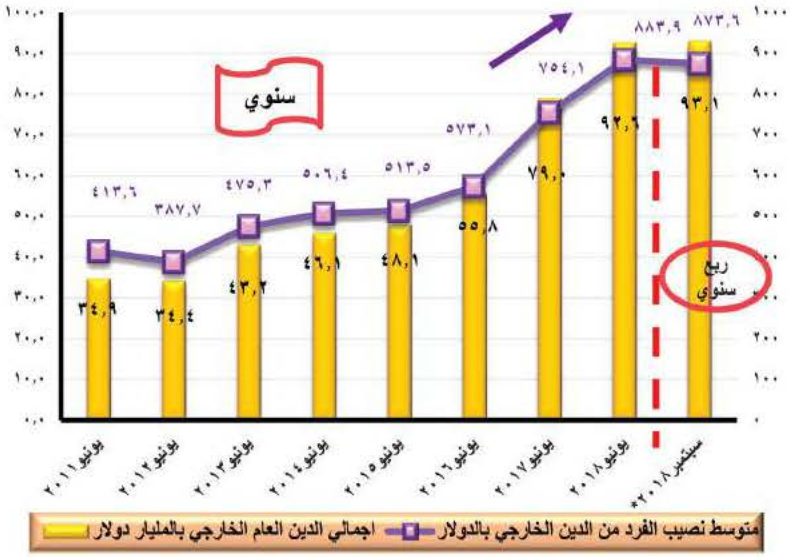

عجز ميزان المعاملات الجارية

استقر العجز في حساب المعاملات الجارية عند نحو ١,٨ مليار دولار خلال الفترة من يوليو: سبتمبر ٢٠١٨، وقاد هذا الاستقرار الميزان الخدمي وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وتصاعد الفائض في ميزان الخدمات بمعدل ٥٠,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، ليسجل نحو ٤,٣ مليار دولار مقابل نحو ٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

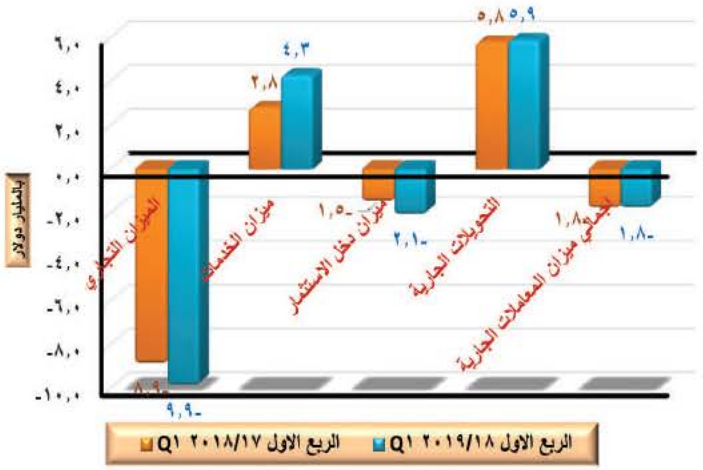

تطور الدين العام

ارتفع العجز في الميزان التجاري خلال ديسمبر ٢٠١٨ ليبلغ ٣,٧٨ مليار دولار مقابل ٣,٣٩ مليار دولار خلال الشهر ذاته من العام السابق عليه بنسبة ارتفاع بلغت ١١٤,١٪، حيث ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة ٢,١٪، لتبلغ ٢,٥٧مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨ مقابل ٢,٥٢مليار دولار خلال الشهر ذاته من عام ٢٠١٧، معولاً السبب لارتفاع قيمة صادرات بعض السلع وأهمها ملابس جاهزة بنسبة ١٠,٤٪، لدائن بأشكالها الأولية "بلاستيك" بنسبة ١٠,٢٪، برتقال طازج بنسبة ٤٠,٢٪.

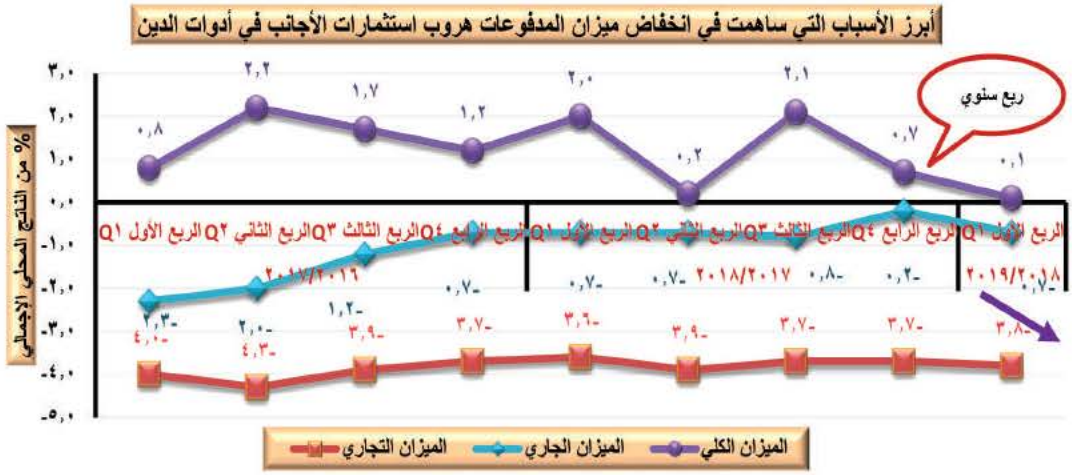

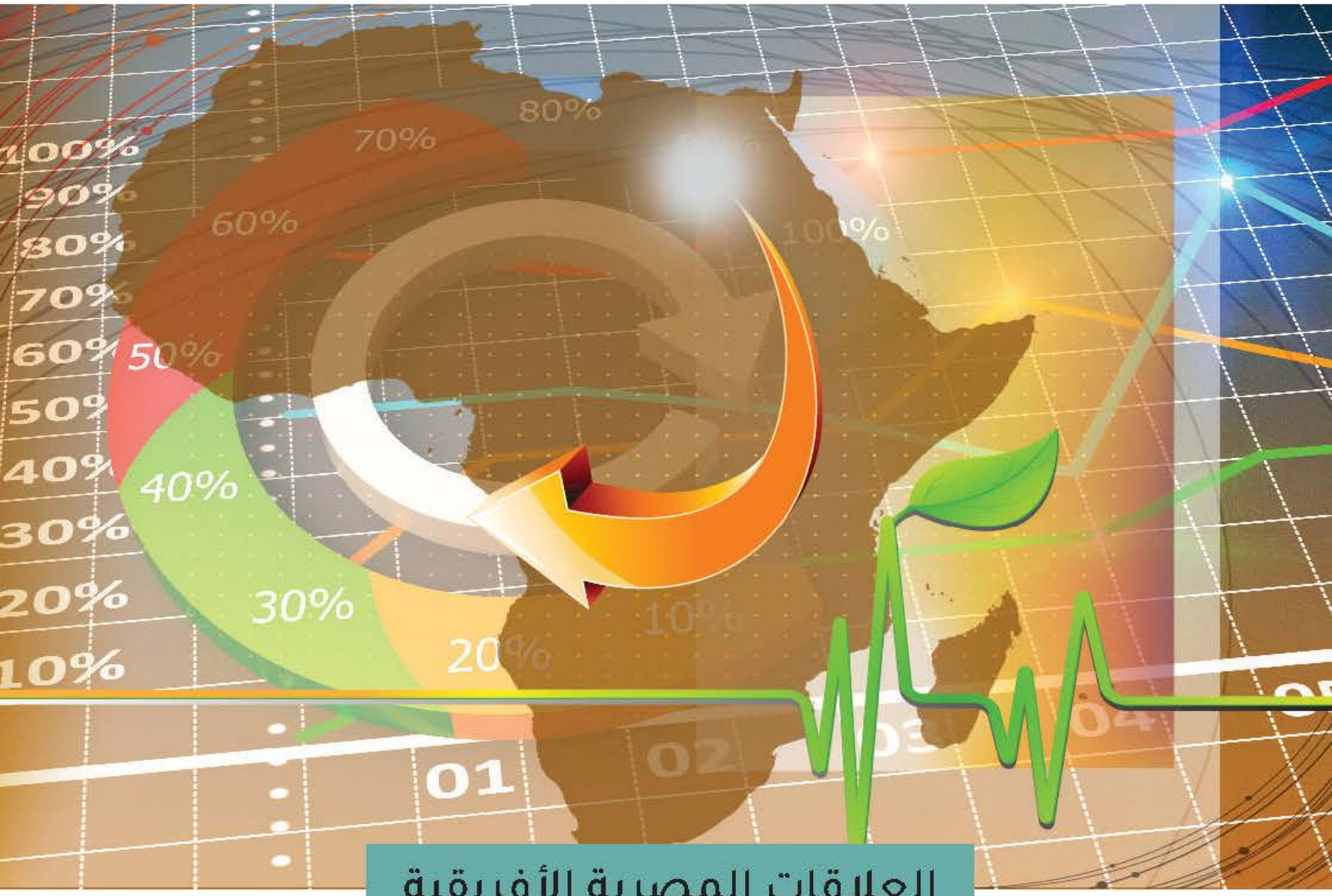

العلاقات المصرية الأفريقية

تعتبر عودة مصر إلى إفريقيا أحد أهم التحولات الإيجابية في السياسة الخارجية المصرية وقد لعب الرئيس السيسي دوراً محورياً في صياغة هذا التوجه وتعميقه، وفي هذا الإطار قام منذ عام ٢٠١٤ بزيارة ٢١ دولة إفريقية، وعقد - بحسب تقارير هيئة الاستعلامات- ١١٢ اجتماعاً مع قادة ومسئولين أفارقة زاروا مصر خلال السنوات الثلاث الماضية، كما أطلقت مصر كثيراً من المبادرات ومشروعات التعاون المشترك مع دول القارة الإفريقية تشمل الاقتصاد والتعليم والصحة والإصلاح الإداري ومحاربة الفساد والتعاون الأمني والتدريب العسكري.

وعلى المستوى الداخلي تم استحداث لجنة للشئون الأفريقية بمجلس النواب، وتخصيص قطاع للشئون الأفريقية بمعظم الوزارات والمؤسسات الحكومية، وإنشاء الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، كآلية لدعم القدرات البشرية بإفريقيا.

فمصر واحدة من الدول الخمس الكبار في إفريقيا، وتساهم بـ12 في المئة من ميزانية الاتحاد الإفريقي، وتعتبر ثامن مساهم في عمليات حفظ السلام، كما تستضيف مصر عدداً من المؤسسات الأفريقية، أهمها وفد الاتحاد الأفريقي الدائم لدى جامعة

الدول العربية بالقاهرة، واتحاد الغرف الأفريقية للتجارة والصناعة والزراعة والمهن، والكونفدرالية الأفريقية لكرة القدم، ووكالة الكوميسا للاستثمارات الإقليمية، والمصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير، والاتحاد الأفريقي لمنظمات مقاولي التشييد والبناء، ومنظمة تضامن الشعوب الأفرو آسيوية.

وقبل نحو ٥ سنوات من الآن بدأت الدولة المصرية تكثيف جهودها لإعادة إحياء التعاون مع القارة السمراء، لتعود مصر إلى أحضان أفريقيا، فاستأنفت مصر حضورها الواسع ونشاطها الكبير فى العمق الأفريقى، والآن بدأت حصاد ما زرعته، إذ كُلّلت جهودها الحثيثة بالفوز برئاسة الاتحاد الأفريقي في دورته لعام ٢٠١٩.

وعلى مدار السنوات الماضية، حرصت مصر على تأكيد جملة من الثوابت التاريخية والاستراتيجية، والالتزامات السياسية والعملية تجاه محيطها الأفريقى، فى مقدمتها إعلاء مبادئ التعاون الإقليمي، والمساهمات المصرية فى برامج الاتحاد الأفريقى، وعملت على تنمية دول القارة عموماً، ودول حوض النيل خصوصا، فضلا عن تنوع سياسات وآليات التحرك المصرى تجاه بلدان القارة، بين تحركات سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية ومائية، فضلا عن الدعم المصرى الواسع لجهود التنمية البشرية، من خلال إيفاد آلاف الخبراء والمختصين فى عشرات المجالات، واستقبال الآلاف من الأفارقة للتدريب فى المعاهد والأكاديميات المصرية، وتنوع مجالات واهتمامات «الصندوق الفني للتعاون مع أفريقيا» التابع لوزارة الخارجية.

ولعل الدور البارز الذي لعبته القاهرة فى دعم اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية القارية فى الأشهر الماضية، يمثل دليلا دامغا على الرؤية المستقبلية التى تتبناها مصر، خاصة وأنها تفتح الباب أمام تأسيس سوق أفريقية مشتركة يمكن من خلالها تبادل السلع والخدمات، وكذلك انتقال رؤوس الأموال ورجال الأعمال والفنيين والمتخصصين بين الدول الموقعة على الاتفاقية لتسهيل نقل المعرفة التقنية والخدمات المتعلقة بالتجارة في عدد من مجالات القطاعات الحيوية، وهو ما يساهم بصورة كبيرة فى تعزيز التنمية الصناعية وتطوير البنية التحتية بحيث تكون دول القارة مؤهلة لجذب الاستثمارات.

ومن المتوقع حدوث تطور كبير في العلاقات المصرية - الأفريقية خلال الفترة المقبلة. ولقد طالب مجتمع الاعمال المصري بضرورة الاستفادة من رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي بتوطيد العلاقات التجارية ورفع معدلات التبادل التجاري وإبرام اتفاقيات شراكة تؤكد عمق العلاقات التاريخية المصرية الأفريقية مشيرا إلى ضرورة تحديد التحديات والعقبات التي تواجه تنمية العلاقات بين مصر ومختلف الدول الأفريقية لفتح أسواق تجارية واستثمارية متبادلة تحقق مصالح كافة الأطراف.

ومن المتوقع ان تضيف رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي ميزة جديدة للمجموعة بزيادة صادراتها والتوسع في نشاطها بما يصب في صالح الاقتصاد القومي وتوفير مزيد من فرص العمل للشباب ومساندة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة التي نتطلع إليها جميعا.

ولقد شهد أغسطس ٢٠١٨، فعاليات اجتماعات البنوك المركزية الأفريقية، في مصر بمدينة شرم الشيخ، لأول مرة، وضمت الاجتماعات محافظي ٤٠ بنكًا مركزيًا أفريقيًا. وناقشت الاجتماعات الرقابة المالية على الأسواق للسيطرة على التدفقات غير المشروعة، وكيفية تطبيق المعايير الدولية في الدول الأفريقية، وإنشاء بنك مركزي أفريقي موحد، وإطلاق عملة موحدة خلال الفترة ما بين ٢٠٤٣ إلى ٢٠٤٥، ما يسهل عملية التبادل التجاري بين البلدان الأفريقية.

كما شهد مؤتمر جمعية البنوك الأفريقية، حضور عدد من قيادات القطاع المصرفي المصري، وموظفي البنوك لعرض منتجاتهم على الحضور خلال المؤتمر، وشهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تواجد عدد من وزراء المجموعة الاقتصادية.

وأكد المصرفيون أهمية التعاون بين مصر ودول أفريقيا لما تضمه من أسواق تساعد على تحسين معدلات التصدير، وكذلك تعمل على ترشيد فاتورة الاستيراد في مصر، في ظل تولي مصر رئاسة جمعية البنوك المركزية الإفريقية. حيث ان أفريقيا تضم أسواقًا واعدة، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير اللحوم ومنتجات الزراعة سواء في مجال الاستيراد أو التصدير.

وشهدت العديد من مؤتمرات الشباب التي احتضنتها مصر فى الأعوام الماضية، حضورا بارزا من شباب القارة الأفريقية، ولعل أخرها منتدى شباب العالم، الذي عقد فى نوفمبر ٢٠١٨، والذي قدم توصيات هامة تتعلق بمستقبل أفريقيا، من بينها اختيار مدينة أسوان كعاصمة للشباب الأفريقى لعام ٢٠١٩ من أجل مواصلة التعاون والحوار حول الهموم والتحديات المشتركة التي تواجههم، بالإضافة إلى زيادة الوعى بأهمية القارة والفرص المتاحة بها وكيفية استغلالها، وكذلك تأهيلهم للقيام بدور بارز من شأنه تحقيق التنمية فى بلدانهم.

وفي ديسمبر ٢٠١٨ شهدت مدينة شرم الشيخ، "منتدى أفريقيا ٢٠١٨"، بحضور الرئيس عبد الفتاح السيسي، حيث ناقش المنتدى الفرص الاستثمارية الواعدة فى القارة السمراء فى مختلف القطاعات الصناعية، بالإضافة إلى دعم التكامل بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التنميةالاقتصادية.

ولقد سعت القاهرة إلى زيادة استثماراتها فى أفريقيا لتصل إلى أكثر من ١٠,٢ مليار دولار، بينما بلغ حجم الاستثمارات الأفريقية فى مصر حوالى ٢,٨ مليار دولار.

الاقتصاد غير الرسمي

لا يوجد تعريف دقيق أو مقبول عالميا لمصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" ويعتريه الكثير من اللبس الاصطلاحي، إلا أن هناك إدراكا واسعا بأن المصطلح يعني كافة المعاملات التي تتم خارج إطار القانون، وتعد أنشطة خفية عن أجهزة الدولة الرقابية، ففي كثير من الأحيان يطلق عليه " اقتصاد الظل " وأحياناً يطلق عليه "الاقتصاد غير المنظور".

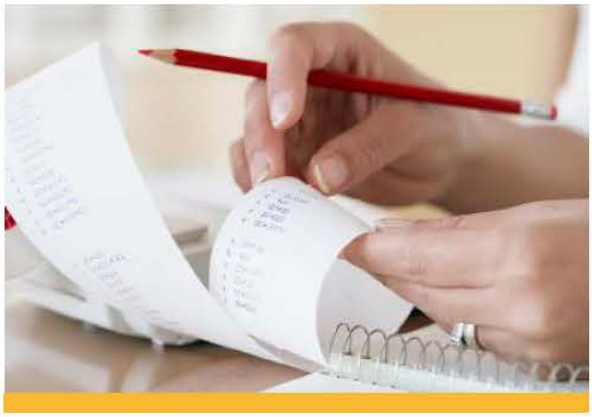

وتمثل منشآت الاقتصاد غير الرسمي نسبة مرتفعة بالدول النامية تتراوح ما بين ٣٠-٧٠٪ من إجمالي الناتج القومي حيث تتمتع بعلاقات أكثر تجذر وانتشارا، على عكس المؤسسات الرسمية في أغلب دول العالم النامي التي تعد حديثة النشأة نسبيا، مما يعنى ان نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية يتم تشغيلها بمستوى اقل من المستوى الأمثل للتشغيل وبتكلفة مرتفعة، ويتصف معظمها بانخفاض كلا من معدلات الإنتاجية وجودة المنتج. والسبب في ذلك يرجع لعدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة للقطاع الرسمي، ويترتب على بقاء هذه المنشآت داخل إطار غير قانوني عدم زيادة قدرتها التسويقية ونموها.

وفي مصر، تشغل قضية القطاع غير الرسمي مساحة كبيرة من اهتمام صناع القرار، نظراً لتداعيات آثار هذا القطاع على الملامح الرئيسية للاقتصاد المصري، ومواكبة ذلك لتبنى الدولة برنامجا للإصلاح الاقتصادي وفق استراتيجية التنمية المستدامة للدولة ٢٠٣٠، مما يجعل الحاجة ملحة لإعادة هيكلة القطاع وضرورة دمجه مع الاقتصاد الرسمي.

وتتمثل سلبيات النشاط غير الرسمي في التقدير الخاطئ للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات والدول بصورة خاطئة مثل "البطالة والدخل القومي"، بخلاف الخسارة التي تحققها الدولة في انخفاض حصيلة الضرائب بسبب تهرب أنشطة القطاع غير الرسمي مما يؤثر على قدرة الدولة في توفير الخدمات والسلع المختلفة، علاوة على أن وجود الاقتصاد الخفي يعد وضعا غير عادل في العلاقة بين الدولة والمواطنين ويولد شعور من عدم الرضا من قبل دافعي الضرائب عما تقدمه الدولة من خدمات عامة وعلى الرغم من السلبيات الخاصة بهذا القطاع، إلا أنه لا يخلو من مزايا محققة، حيث أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة، كما يتيح المزيد من فرص استفادة المنشآت من مميزات الاقتصاد الرسمي مثل الحصول على خدمات البنية الأساسية التي توفرها الدولة للمنشآت الرسمية والحصول على الائتمان، والقدرة على التوسع في السوق، ويعمل علي زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر، ويوفر مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال.

وتقع معظم أنشطة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر في دائرة القطاع غير الرسمي كليا أو جزئيا، لأنها لم تلتزم بمعايير المنشأة الرسمية وأكثرها شيوعا عدم إمساك دفاتر محاسبية منتظمة وتقديمها لمصلحة الضرائب، وتتوقف درجة الرسمية في القطاع المصري للشركات المتوسطة وصغيرة الحجم بمدي حجم الشركة والمستوى التعليمي لصاحبها وقد أظهرت الدراسات أن أعلى معدل وصل إليه الاقتصاد غير الرسمي في مصر كان في فترة السبعينيات حيث تراوح في المتوسط بين ٣٣٪ و٥٠٪ بسبب حالة الركود التالية لظروف الحرب، ثم استمر في التراجع حتى قدر بنحو ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣، ورغم ذلك ظلت التقديرات الرسمية لحجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر تقدر بنسبة ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتشير بيانات سوق العمل في مصر لتحول متزايد

نحو الصفة غير الرسمية التي ارتفعت نسبتها من إجمالي العمالة بنحو ٣٠٪ في الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٦، حيث بلغت نسبة العمالة غير الرسمية من اجمالي العمالة نحو ٥٨,٥٪، منها ٤٤,٧٪ في الحضر و٦٨,٥٪ في الريف

ونخلص مما سبق الي أهمية مساعدة القطاع غير الرسمي للدخول والاندماج في القطاع الرسمي، من خلال منح مزايا تمويلية وقروض ائتمانية لكل من يسعى للعمل بشكل شرعي لتشجيع الانضمام للقطاع الرسمي مما يسهم بدوره في التنمية المحلية ودعم حركة العمل لما يمثله هذا القطاع من نسبة كبيرة لا يمكن تجاهلها. وكذلك التعامل بمرونة خاصة من الجهات الرقابية والإدارية مع هذا القطاع. علاوة على الاستماع الى آراء هذه الفئة حتى يتم التعرف على الأسباب التي دفعتهم للعمل بهذا الأسلوب الخاطئ لوضع الحلول الملائمة للقضاء عليها.

وقد قامت الحكومة المصرية بالعديد من الإجراءات لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ومن أهمها: حصر الاقتصاد غير الرسمي لضمه للاقتصاد القومي والاستفادة به، من خلال التعداد الاقتصادي (الذي يعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء) والذي انتهى في مارس ٢٠١٩ وستعلن نتائجه خلال يونيو ٢٠١٩. وكذلك إصدار البنك المركزي ووزارة المالية لمبادرة الشمول المالي، التي تستهدف جذب المصريين للتعامل داخل القنوات الشرعية المتمثلة في البنوك، وتغيير ثقافتهم في التعاملات

المالية، ما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الرسمي. بالإضافة إلى قيام البرلمان بإقرار قوانين لتشجيع ضم الاقتصاد غير الرسمي، منها تعديلات قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتعديلات أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن إشغال الطرق العامة، والخاص بمنح تصاريح لعربات المأكولات، ومشروع قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يضم بابا كاملا عن كيفية ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي. وكذلك قيام وزارة المالية على إعداد قانون خاص بالمحاسبة الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تحفيزها على الانضمام للاقتصاد الرسمي. حيث يهدف مشروع القانون لتخفيض سعر ضريبة القيمة المضافة على المشروعات متناهية الصغر إلى ١٪، وقسمت تلك المشروعات إلى أربع فئات ، الأولى يقل رأسمالها عن ٥٠ ألف جنيه ويتراوح حجم أعمالها من مليون إلى أقل من ١٠ ملايين جنيه، والرابعة يتراوح حجم أعمالها بين ٢٠ مليون إلى أقل من ١٠٠ مليون جنيه.

حملة تخفيض أسعار السيارات في مصر

انطلقت في مصر حملات إلكترونية تحت شعار "خليها تصدي" للمطالبة بمقاطعة شراء السيارات الجديدة تزامنا مع انتهاء الفترة الانتقالية لاتفاقية الشراكة الأوروبية، والتي تنص في بنودها على إلغاء الجمارك على السيارات المستوردة ذات المنشأ الأوروبي وكسبت هذه الحملة زخما قبل الأول من يناير ٢٠١٩، عندما جرى خفض الرسوم الجمركية على السيارات المصنعة في أوروبا إلى صفر وتسبب هذا في انخفاض الأسعار، لكن القائمين على الحملة يقولون إن الأسعار ما زالت بحاجة لأن تنخفض أكثر من ذلك، وصرح هؤلاء إن الوكلاء رفعوا الأسعار بأكثر مما كان ينبغي منذ تطبيق تعويم العملة المحلية في نوفمبر ٢٠١٦.

الهدف من حملة خليها تصدى

استهدفت الحملة "مقاطعة شراء السيارات لكبح جماح الأسعار المرتفعة في تقلص المبيعات، والضغط على التجار ووكلاء السيارات في مصر لتقليل الأسعار، وتخفيض هامش الربح منها. أي ان الهدف الأساسي من الحملة هي سعر عادل للسيارة لا يتعدى هامش الربح فيه للمستورد والتاجر ١٠ بالمئة حيث ان الشركة المنتجة للسيارة لا تكسب عادة أكثر من ١٠ بالمئة فكيف لوكلاء السيارات والتجار أن يكسبوا أكثر من تلك النسبة اذ ان وكلاء السيارات في مصر يضيفون هوامش ربح تتجاوز ذلك، وهو الأمر غير المقبول بالنسبة لمنظمي الحملة.

وقد لاقت تلك الحملات رواجا كبيرا بين رواد مواقع التواصل الاجتماعي الذين تجاوزوا المليون، وسط توقعات بأن تسمح هذه الحملة بانخفاض الأسعار والوصول إلى تسعير عادل للسيارات في مصر.

أثـر حملـة خليهـا تصـدى على الاقتصـــاد المصـــري

تسببت تلك الدعــاوى فـي حالــة مـن الركود في سوق السيارات وسط حالة من الترقب بين المشترين المحتملين طمعا في انخفـاض الأسعــار. كذلك خسرت الدولة من مواردها بعد إلغاء الجمـارك وفقا لتلك الاتفاقية ما بيــن ستة إلى سبعة مليارات جنيه مصري.

كما قد تضر هذه الحملة بالاقتصاد المصري وخزينـــة الدولـــة، حيــث إن العاملين بأكثر من ٦ آلاف معرض بيع سيارات على مستوى الجمهورية ١٩ مصنعا لتجميع السيارات قد تضرروا جراء تلك الحملات، حيث إن مصر بها ٤٧ وكيلا للسيارات وأكثر من ٦ آلاف تاجر.

ووفقا لعدد من تجــار السيارات في القاهرة، فإن أسعار سيارات الركاب غير الفارهة انخفضت بما يتراوح بين ٢٠ - ٤٠ ألف جنيه (١١٥٠ - ٢٣٠٠ دولار) للسيارة بعد إلغـــاء الجمـــارك كمـــا انخفضت أسعار السيارات الفارهـــة بما يتراوح بين نحو ١٠٠ - ١٥٠ ألف جنيه للسيارة، لكن ما زال البعض في حالــة ترقب لمزيد من التخفيضات.

دور الحكومة لحل هذه الازمة

هناك دعوات مؤخرا لتدخل الحكومة لإنقاذ الوضع ووقف سياسة "التسعيرة المنفردة" التي ينفذها وكلاء السيارات في مصر بدعوى التربح الزائد، غير أن آخرين يرون أن آليات السوق الحر لا تسمح للحكومة باتخاذ مواقف متشددة إزاء هؤلاء الوكلاء والتجار، خصوصا وأن الحكومة تأمل في تعزيز قطاع السيارات في مصر، وأصدرت العام الماضي قرارا بألا تقل نسبة المكونات المصنعة محليا في السيارات المجمعة في مصر عن ٤٦ بالمئة.

بنك الاستثمار القومي
NIB
تنمية بناء
NATIONAL INVESTMENT BANK
تنمية مصر رسالتنا

المؤشرات الاقتصادية
ECONOMIC INDICATORS

للحصول على جميع مطبوعاتنا يرجى الاتصال
بالإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار

فريق البحث
investment.support@nib.gov.eg

تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد وتتحرى الإدار المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة ولا يعتبر البنك مسئولاً عن التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات منها بشرط ذكر المصدر.

بنك الاستثمار القومي

NATINOAL INVESTMENT BANK

تنمية مصر رسالتنا

١٨ ش عبد المجيد الرمالي ـ باب اللوق ـ القاهرة

فاكس : ٢٧٩٢٢١٧٤

investment.support@nib.gov.eg